

الصمود في بقاء الصحافي على الحياد



كرم نعمة

كاتب عراقي مقيم في لندن

فالسؤال الذي ما زال يتلقاه من كل الذين يعرفونه أو الذين تعرفوا عليه عن الصعوبات التي تقيبه محايذاً، وهو سؤال وفق التقويم المفرط بالتفاؤل عادل بالنسبة إلى الجمهور، عندما يتعلق مثلاً بآداء الحكومة ومراقبة الفساد وديمقراطية التبادل الحر للمعلومات.

لكن جون بينار لا يرى في الحياد أمراً صعباً على الصحافي إذا أمن بذلك، لأنه اعتاد عليه منذ أن كان مراسلاً شاباً أثناء حكومة مارغريت تاتشر. ويعزو ذلك إلى القيادات الصحافية العقلانية والناضجة التي عمل معها، معبراً عن حاجة الصحافة بشكل عام إلى مثل هذه القيادات اليوم وفي زمن ليس عادلاً بحقها.

يسرد بينار بوصفه شاهداً صحافياً، الصعوبات التي وقفت بوجه الحكومات البريطانية منذ فوز جون ميجور في الانتخابات في أبريل عام 1992، وكيف أصيبت الحكومة آنذاك بالتهقير تدريجياً بعد أزمة انهيار الجنيه الأسترليني الكارثية في ما سمي آنذاك "الأربعاء الأسود". واليوم بالنسبة إلى الكثيرين أصبحت السياسة أمراً لا يطاق، حتى يصل الأمر إلى اعتبار إدارة بوريس جونسون بأنها غير ملائمة بشكل ميثوس منه.

فكيف على الصحافي السياسي أن يبقي رابط الجاش ولا يظهر مواقفه في كل الذي يحصل؟

بالطبع يمكن لأي قارئ عربي أن يضع في مستوى مقابل الأحداث التي مرت على بلاده ويقارن كيف انهارت الصحافة تحت ضغط الحكومات، كما أن أي صحافي عربي بمقدوره أن يضع نفسه معادلاً موضوعياً لجون بينار ليجد الإجابة المناسبة عن تجربته مع فكرة الحياد!!



الانتخابات الأميركية أعادت إلى الأذهان فكرة وسائل الإعلام التي تمتلك وجهين

«ومتى غابت أصلاً» حتى وصل الأمر إلى فقدان الثقة بأرقى المؤسسات الإعلامية في الدول الديمقراطية

يصف بينار من يطالب الحكومات في أفضل الإدارات السياسية في العالم بقرارات معصومة عن الخطأ أثناء الأزمات، بالأحمق، لكن لا يرى أيضاً بشكلاً عرضياً عندما ينظر إلى تحذي الصحافة للحكومات والعمل من أجل منع الفساد والاستحواذ على السلطة.

بالأساس وجدت إجابة مفيدة للصحافي الذي يؤمن بصيق بفكرة البقاء على الحياد كلما تسنى له ذلك، عند المراسل البريطاني جون بينار، الذي عبر عن استغرابه من غياب القيادة المخلصة عن وسائل الإعلام اليوم، مؤكداً بأنه خلال أربعين عاماً من العمل مراسلاً في تقديم وبت التقارير لم يجد مثل هذا الغياب البائس كما يحدث حالياً!

دعوني أعرف القارئ العربي بهذا المراسل، فهو قد خلف نيك رويستون كبير المراسلين السياسيين لهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" الذي بقي في موقعه منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وعاصر رؤساء الحكومات من حزبي العمال والمحافظين. لذلك بدت مهمة جون بينار أكثر من صعوبة كي يجد له مساحة قبول لدى المشاهدين، مع أنه يمتلك تجربة موازية لروبنسون في "بي.بي.سي". وسبق وأن عمل مراسلاً لعدة صحف منها إنديبندنت والغارديان.

يقدم بينار حالياً برنامجاً إذاعياً سياسياً على محطة راديو تايمز الجديدة. وكل تلك التجربة الصحافية تمنحه حق الكلام بصوت عال بما يتعلق بفكرة الحياد التي غالباً ما تكون متلبسة وتثير الشكوك.

للتخلص من المازق المرتقب، يبدو أن العودة إلى التاريخ قبل أيام من إعلان الفائز في الانتخابات الرئاسية الأميركية، أسهل الطرق للوصول إلى الحكمة، وعند الصحافي يبدو التاريخ عاملاً مساعداً على الصمود في البقاء محايذاً!

ذلك هو المازق الذي يحاول المراسلون والكتاب تجنب الوقوع فيه قبل وأثناء التصويت وعشية إعلان الفائز العائد للبيت الأبيض دونالد ترامب أم جو بايدن.

حقيقة الأمر، أن هناك محطات كبرى ومؤسسات إعلامية وشبكات تلفزيونية أميركية تعلن من دون تردد وقوفها ضد ترامب وتجمّد الحياد على الأقل لتمر فترة الانتخابات مثلما تتمنى. لأنها ترى في ترامب مصدرًا سياسياً مثيراً في شبيطة الصحافة واعتبارها نبذة سامة مؤذية، فلم يحدث من قبل مثل هذا الصدام غير السياسي بين رئيس أميركي والصحافة. دكك من الناقلين على باين لأن مشكلته مع الصحافة لا تساوي شيئاً حيال ما يمكنه ترامب لوسائل الإعلام.

غياب الحياد، لا يقتصر على وسائل الإعلام الأميركية، فالانتخابات الرئاسية تسمّ العالم برمته وفق اسم الواصل إلى البيت الأبيض، لذلك سنتقى الصحافة مشغولة خلال الساعات القادمة، وجمهورها مهتمّ ومتربح بشغف أيضاً.

من المفيد جداً استنكار جملة سي بي سكوت رئيس تحرير صحيفة الغارديان من عام 1872 حتى 1929 الذي أطلق حكمته الذهبية عام 1921 بمناسبة الذكرى المئوية لإصدار

الصحيفة مخاطباً الصحافيين بالقول "من الجيد أن تكون صرحاً مع القراء، لكن الأفضل من ذلك أن تكون عادلياً". مشدداً على أن حرية الكلام متاحة للجميع، لكن الحقائق يجب أن تبقى مقدسة بالنسبة إلينا كصحافيين.

ويبقى المقال الذي كتبه سكوت آنذاك تحت عنوان "مئة عام" مرجعاً معترفاً به في جميع أنحاء العالم باعتباره مخططاً لصناعة صحافة مستقلة.

في المقابل هناك من يجادل بما كتبه الصحافي الأميركي والناشط العمالي جون سويتون قبل أربعين عاماً من مقال سكوت، يشكك بشكل جازم في استقلالية الصحافة واعتبارها مجرد أداة بيد الرجال الأغنياء والحكومات، لكن مثل هذا الاقتباس على أهميته يتم التعامل معه أيضاً بشكل عرضي عندما ينظر إلى تحذي الصحافة للحكومات والعمل من أجل منع الفساد والاستحواذ على السلطة.

والأساس وجدت إجابة مفيدة للصحافي الذي يؤمن بصيق بفكرة البقاء على الحياد كلما تسنى له ذلك، عند المراسل البريطاني جون بينار، الذي عبر عن استغرابه من غياب القيادة المخلصة عن وسائل الإعلام اليوم، مؤكداً بأنه خلال أربعين عاماً من العمل مراسلاً في تقديم وبت التقارير لم يجد مثل هذا الغياب البائس كما يحدث حالياً!

دعوني أعرف القارئ العربي بهذا المراسل، فهو قد خلف نيك رويستون كبير المراسلين السياسيين لهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" الذي بقي في موقعه منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وعاصر رؤساء الحكومات من حزبي العمال والمحافظين. لذلك بدت مهمة جون بينار أكثر من صعوبة كي يجد له مساحة قبول لدى المشاهدين، مع أنه يمتلك تجربة موازية لروبنسون في "بي.بي.سي". وسبق وأن عمل مراسلاً لعدة صحف منها إنديبندنت والغارديان.

يقدم بينار حالياً برنامجاً إذاعياً سياسياً على محطة راديو تايمز الجديدة. وكل تلك التجربة الصحافية تمنحه حق الكلام بصوت عال بما يتعلق بفكرة الحياد التي غالباً ما تكون متلبسة وتثير الشكوك.

إفلات قتلة الصحافيين من العقاب يكرس الرقابة الذاتية في مهنة «الخوف»

سوريا والعراق تتصدران مؤشر الإفلات من العقاب بسبب الفساد



إفلات الجناة من العقاب يبقى مصير الصحافيين المختطفين مجهول

أهدافهم من دون أن يضطروا إلى المثل أمام العدالة أبداً.

وتكثف مؤشر لجنة حماية الصحافيين العالمي للإفلات من العقاب عن تغيير ضئيل عن العام الماضي، مؤكداً أن التقدم التدريجي في تقليص عدد جرائم قتل الصحافيين في العالم "يظل هشاً"، و"من الممكن أن يُحبط جراء الاستنكافات القضائية ونقص القيادة السياسية".

ولفت التقرير إلى أنه "من الصعب تحديد سبب ذلك، ومن الممكن أن أسباباً من قبيل انتشار الرقابة الذاتية، واستخدام أساليب أخرى لترهيب الصحافيين، والتغطية الإعلامية الواسعة لبعض الجرائم التي حدثت في السنوات الأخيرة، أدت دوراً في انخفاض عدد جرائم قتل الصحافيين في العالم".

ووجدت اللجنة أن المكاسب العالمية للإفلات من العقاب لعام 2020 الضوء على البلدان التي يُقتل فيها صحافيون بصورة منتظمة ويظل القتل أحراراً طلقاءً، ولا يتضمن المؤشر سوى البلدان التي شهدت خمس جرائم قتل لم يكثف عن مرتكبها أو أكثر، كما لا يتضمن حالات قتل الصحافيين في أثناء الأعمال الحربية، أو حالات الوفاة في أثناء أداء مهمات خطيرة كتغطية الاحتجاجات في الشوارع التي تتحول إلى العنف.

وعرفت لجنة حماية الصحافيين جريمة القتل بأنها القتل المتعمد ضد صحافي معين على خلفية عمله في الصحافة، ويشار إلى الحالات بأنها "لم تحل" عند عدم الوصول إلى حكم إدانة

ويعتبر المؤشر أيضاً بلداناً تتمتع بالاستقرار حيث تلجأ الجماعات الإجرامية والسياسية وقادة الأعمال وجهات فاعلة أخرى متنفذة إلى العنف لإسكات الصحافيين الاستقصائين. دورها، احتلت سوريا طيلة السنوات الماضية المراتب الأولى على قائمة الدول التي يفتل فيها قتل الصحافيين والعقاب، كما أن اختطاف الصحافيين أصبح ظاهرة، وانخفضت المحاولات الدولية في معرفة مصير مراسلين أجانب اختطفوا منذ سنوات ولم يتم العثور عليهم مثل الصحافي الموريتاني إسحاق ولد المختار والأميركي أوستن تايس والمصور اللبناني سمير كساب.

وبقاء الاعتداءات المرتكبة ضد الصحافيين من دون عقاب يُوجّه رسالة سلبية للغاية مفادها أن نقل "الحقيقة" أو "الآراء غير المرغوب فيها" من شأنه أن يهدد حياة الصحافيين. وإضافة إلى ذلك، يفقد المجتمع الثقة بنظامه القضائي الذي يتعين أن يحمي الجميع من الاعتداءات التي تطال حقوقهم. ومرتكبوا الجرائم ضد الصحافيين يتشجعون بالتالي عندما يدركون أنهم قادرون على مهاجمة

أصبحت الصحافة مهنة الخوف في عدة دول عربية إذ تمارس الانتهاكات ضد الصحافيين من خلال خطفهم أو قتلهم ويبقى الجناة دون محاسبة، ما يشجّع على استمرار استهدافهم، وهو ما يدفع بالعمالين في الإعلام إلى التزام الرقابة الذاتية وعدم تجاوز الخطوط الحمراء.

نيويورك - تصدرت الصومال وسوريا والعراق وجنوب السودان، من جديد، المؤشر العالمي السنوي للإفلات من العقاب، حيث تؤدي الحروب وعدم الاستقرار السياسي إلى إدامة حلقة العنف والخروج عن القانون إضافة إلى رغبة السلطات ببقاء الصحافيين خارج إطار الحماية يواجهون التهديد من عدة الجهات مما يجبرهم على ممارسة الرقابة الذاتية مفضلين النجاة بحياتهم.

وقالت لجنة حماية الصحافيين إن الفساد، وضعف المؤسسات، ونقص الإرادة السياسية لإجراء تحقيقات جديّة، تشكل جميعاً عوامل تقف خلف الإفلات من العقاب في تلك البلدان.

نيويورك - تصدرت الصومال وسوريا والعراق وجنوب السودان، من جديد، المؤشر العالمي السنوي للإفلات من العقاب، حيث تؤدي الحروب وعدم الاستقرار السياسي إلى إدامة حلقة العنف والخروج عن القانون إضافة إلى رغبة السلطات ببقاء الصحافيين خارج إطار الحماية يواجهون التهديد من عدة الجهات مما يجبرهم على ممارسة الرقابة الذاتية مفضلين النجاة بحياتهم.

وقالت لجنة حماية الصحافيين إن الفساد، وضعف المؤسسات، ونقص الإرادة السياسية لإجراء تحقيقات جديّة، تشكل جميعاً عوامل تقف خلف الإفلات من العقاب في تلك البلدان.



كورتني رادستت

قادة العالم مديون
لأسر الضحايا وزمانهم
بالسعي لتحقيق العدالة

وشهد العراق، في السنوات الأخيرة، انتكاسة للحريات، لاسيما بعد "تورة أكتوبر" عام 2019، إذ سجّل حينها 373 حالة اعتداء طالت صحافيين، شملت جرائم اغتيال وتهديد بالقتل، واختطاف، وهجمات مسلحة على مؤسسات إعلامية، لاسيما في جنوب البلاد، حيث تسيطر الميليشيات بشكل كامل.

واشتدت حملات تصفية الصحافيين عام 2020، لاسيما بعد مقتل قائد فيلق

مراسلون بلا حدود تطالب الجزائر بالالتزام بتعهد حرية الصحافة



صهيب خياطي

التشريع الوطني الحالي،

غير متوافق مع هذا

الدستور الجديد

الوصول إلى مصادر الخبر مع عدم إخضاعه إلى عقوبات سلبية للحرية". في المقابل يرى صحافيون أنه في الوقت الذي تعد فيه الحكومة بالحريات يتوالى استهداف الصحافيين بإحالتهم للقضاء بتهم مختلفة وسجنهم، ومنذ بداية العام 2020 فرضت السلطات الجزائرية الحجب على العديد من المواقع الإخبارية.

الحالي، ولاسيما قانون العقوبات، غير متوافق مع هذا الدستور الجديد". وتقول الحكومة الجزائرية أن مشروع تعديل الدستور "يعرّض مبدأ احترام حرية الصحافة لما لها من دور محوري في مراقبة مسار بناء دولة عادلة الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات، إضافة إلى تكريسها مبدأ احترام الحريات الفردية والعمل النقابي والجموعي والسياسي".

وصرح وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة عمار بلحيمر أن المشروع كرس أيضاً "حرية الصحافي واستقلاليتهم وحقه في التعبير والإبداع وفي

يسعى من خلاله الرئيس تبون إلى طي صفحة انتخابه الذي رفضه "الحراك الشعبي" المعارض لكل تركيبة النظام. ويركّز التعديل الدستوري على سلسلة حقوق وحريات تلتقي تطلعات "الحراكيين"، لكنه يُقَي على مجمل عناصر النظام الرئاسي كما هي ويوسع صلاحيات الجيش.

وأكد مدير مكتب المنظمة في شمال أفريقيا صهيب خياطي، بأن هذه الضمانات الدستورية تمثل "خطوة" إلى الأمام لناحية حقّ وحرية الإعلام في الجزائر، غير أنه رأى أنها "لا يمكن أن تكون فعّالة إذا كان التشريع الوطني

الجزائر - طالبت منظمة "مراسلون بلا حدود" غير الحكومية الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون بالعمل على أن تشهد "الجزائر الجديدة تقدماً حقيقياً في مجال حرية الصحافة"، في إشارة إلى التعديلات التي تضمنها الدستور بخصوص حرية الصحافة.

وأطلقت المنظمة نداءً من أجل حرية الصحافة في الجزائر، قبل إجراء تعديل دستوري يُفترض أن يلبّي مطالب "الحراك الشعبي". حيث يتوجه الجزائريون إلى التصويت الأحد على تعديل دستوري يُفترض أن يؤسس لـ"جمهورية جديدة"، في استفتاء شعبي